**القرارات الخاصة بالسياسات بصيغتها التي أقرت من قبل الجمعية العالمية السادسة للحملة العالمية للتعليم**

جرى بحث سبعة مقترحات إضافية خاصة بالسياسات من قبل الجمعية العالمية لعام 2018 من أجل مناقشتها واعتمادها.

ويتم تضمين القرارات التي جرى اعتمادها في هذا الكتيب:

**قرار** بشأن "تحديثات في إطار سياسات الحملة العالمية للتعليم" لمعالجة الفجوات الحالية أو عدم الاتساق في سياسات الحملة العالمية للتعليم.

**قرار** بشأن التعليم العالي المجاني وإنهاء تأثير الاستعمار على المناهج

**قرار** بشأن تعميق الروابط بين نقابات المعلمين والمنظمات غير الحكومية: خطوات نحو تجديد حركتنا

**قرار** بشأن تعديل قرار سياسات 2015: "تحديثات لإطار سياسات الحملة العالمية للتعليم"

**قرار** بشأن تعديل قرار سياسات 2015: "حماية المدارس والمقرات التابعة للأمم المتحدة من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة"

**قرار** بشأن الرقابة على المعلمين

**قرار** بشأن تمثيل المنظمات الدولية والإقليمية التي يقودها الشباب في مجلس الحملة العالمية للتعليم

## القرار (أ) 2018: تحديث إطار سياسات الحملة العالمية للتعليم

### الخلفية

بعد ما يقرب من 20 عاماً من التأسيس تواصل الحملة العالمية للتعليم تعزيز وتنويع حملتها، وهي الآن أكبر حركة للمجتمع المدني تعمل على إعمال حق الإنسان في التعليم.

وقد كان أساس إنجازات الحملة العالمية للتعليم هو العمل المنسق لأعضائها والذي بدوره يتم على أساس بُنية لإطار سياسات متماسكة وتقدمية. وهذا الإطار هو نتيجة لمناقشات مستمرة ويتم تجديده بشكل دوري مع كون الجمعية العالمية هي المكان الأهم لمناقشة ذلك. ولهذا السبب، فإن الجمعية العالمية 2018 هي فرصة لتحديث قرارات السياسات، بحيث يمكن للحركة أن تستجيب لمتطلبات العصر.

وتتاح لأعضاء الحملة العالمية للتعليم فرصة لتقديم مقترحات تتعلق بالسياسات بناءً على خبرتهم الطويلة في العمل في الميدان وعلى تقييماتهم الخاصة حول البيئة السياسية الإقليمية والعالمية.

### المقدمة

إن الحملة العالمية للتعليم هي حركة متنوعة في حد ذاتها وتعمل على ضمان أن يكون أعضاؤها في المستويات الوطنية والإقليمية والدولية هم أيضا ذوي قواعد عريضة. وتضم الحملة العالمية للتعليم مجموعة واسعة من المنظمات العاملة في 100 بلد بما في ذلك المنظمات التي يقودها الشباب والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية ونقابات المعلمين وشبكات حقوق الطفل وغيرها الكثير.

ويجعل هذا التكوين المتنوع الحملة العالمية للتعليم حركة راسخة ومؤثرة مع الحفاظ على مرونة كافية للتكيف مع السياق السياسي لمختلف الحقائق الوطنية والإقليمية.

وإن إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مؤخرا يُلزم الحملة العالمية للتعليم بتجديد إطار سياستها الذي من شأنه مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2019–2022 أن يعزز الأثر الذي تسعى إليه حركتنا.

## 1. التعليم التحويلي

**تنوه الحملة العالمية للتعليم وتعترف بقراراتها السابقة:**

- 2004، القرار 1: التعليم الجيد
- 2004، القرار 5: حالة المعلم ونقص المعلمين
- 2008، القرار A: جودة التعليم
- 2008، القرار N: الدور الاستراتيجي للمعلمين
- 2008، القرار O: فيروس نقص المناعة البشرية والتعليم
- 2008، القرارQ: المدارس الآمنة
- 2008، القرار X: التعليم والتنمية
- 2008، القرار Y: التثقيف في مجال حقوق الإنسان
- 2011، القرار 1: التمويل العام والملكية الديمقراطية من أجل تعليم عام متاح ويمكن الوصول إليه ومقبول وقابل للتكيف
- 2011، القرار 7: المربين: مفتاح التعليم الجيد
- 2011، القرار 14: التعليم المنصف: الحصول على تعليم جيد
- 2015، القرار 1. الجودة
- 2015، القرار 6، الحوكمة

**تدرك الحملة العالمية للتعليم ما يلي:**

1. أن "التعليم الجيد" هي مرتبة متنازع عليها وتتغير مع مرور الوقت. وهي مفهوم تم إنشاؤه تاريخياً ويستجيب لمختلف المواقف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويتم التعامل مع مفهوم الجودة في مختلف السياسات والأدوات المعيارية ولكن الحملة العالمية للتعليم تتوافق مع تلك القائمة على إطار حقوق الإنسان على النحو الذي طورته هيئات معاهدات حقوق الإنسان ولا سيما لجنة حقوق الطفل ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الثقافية[1] وإطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للتعليم لعام 2030.

2. تعتقد الحملة العالمية للتعليم أن التعليم هو عامل محفز للتغيير. وهذا يعني تعليم يهدف إلى تحدي علاقات القوة غير المتكافئة والهياكل الاجتماعية غير المنصفة ونمط الإنتاج والاستهلاك الضارة من الناحية الإيكولوجية ويرى المعرفة على أنها السبيل لتوسيع

[1] على سبيل المثال أيضا اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الحريات الفردية والجماعية وإتاحة فرص للأفراد والجماعات للتمتع بحقوقهم والمساهمة في مجتمع ديمقراطي وأكثر إنصافا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

3. إن فكرة التعليم التحويلي تتحدى أساليب التعليم التي لا تهدف إلى توسيع قدرات الأفراد وحرياتهم، وتختصر الهدف من التعليم على اكتساب مهارات العمل. ويشكك مفهوم التعليم التحويلي في نظم التعليم التي تقوم بإعداد الناس للعمل مدى الحياة وللاستهلاك ولكنهم يتجاهلون دور التعليم في توسيع حقوق المجتمع وحريات الأفراد والمواطنة.

4. إن قوة التحول هي التوصيف الرئيسي لوجهة نظر تستند إلى حقوق الإنسان في جودة التعليم. وينطوي ذلك على التمكين والتحرير وإنهاء الاستعمار، بما في ذلك استعمار المناهج الدراسية في سياقات كثيرة والبحث عن الهوية كعناصر تحدد التفكير النقدي وبناء التعلم والدفاع عن الكرامة الأساسية للحياة.

**كذلك فإن الحملة العالمية للتعليم مصممة وتدعو الدول إلى اتخاذ التدابير التالية:**

أ. اتخاذ التدابير بحيث يتم تصميم أنظمة التعليم بهدف تحويل البيئات الاجتماعية والعائلية والاقتصادية والثقافية وضمان أن الناس يمكنهم أن يتعلموا ويعرفوا ويتمتعوا بحقوق الإنسان كطريقة للحياة ويعترفوا بها على أنها غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة.

ب. إجراء البحوث والمبادرات المبتكرة حول كيفية إدخال التعليم التحويلي في الممارسات اليومية للتعليم والتعلم، مع التركيز بشكل خاص على سنوات الطفولة المبكرة والأطفال من ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في حالات الطوارئ بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا.

ت. تلبية احتياجات وحقوق المعلمين كشروط مسبقة لتوفير التعليم التحويلي لجميع الطلاب، وتقديم التدريب المهني المناسب الذي يحتاجونه للقيام بذلك.

ث. تنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان أن نظام التعليم بأكمله ملائم لتحقيق أهداف التعليم كما هو مذكور في القانون الدولي لحقوق الإنسان وإطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للتعليم لعام 2030.

## 2. المساواة في النوع الاجتماعي

**تنوه الحملة العالمية للتعليم وتعترف بقراراتها السابقة:**

- 2004، القرار 3: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم
- 2004، القرار 4: عمل الأطفال والتعليم
- 2004، القرار 12: عدم الوفاء بالموعد النهائي لتكافؤ النوع الاجتماعي لعام 2005
- 2008، القرار B: من الصعب الوصول إلى الأطفال
- 2008، القرار S: التعليم والأطفال المعاقين
- 2008، القرار T: المساواة في النوع الاجتماعي في التعليم
- 2008، القرار W: التنوع والعلاقات بين الثقافات
- 2011، القرار 4: تعزيز المشاركة في تعليم الفتيات ومحو أمية المرأة
- 2011، القرار 9: الحق في تعليم الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة – القدرة على التكيف
- 2011، القرار 14: التعليم المنصف: الحصول على تعليم جيد للجميع
- 2015، القرار 2، عدم المساواة في التعليم والتمييز
- 2015، القرار 3، التعليم والتعلم مدى الحياة

**تدرك الحملة العالمية للتعليم ما يلي:**

1. تعتبر المساواة في النوع الاجتماعي حق من حقوق الإنسان وشرط لتحقيق أهداف إنمائية اجتماعية وسياسية واقتصادية أوسع، كما هو مذكور في خطة التنمية المستدامة.

2. يدعو قانون حقوق الإنسان جميع الدول إلى احترام حقوق جميع النساء والفتيات، بما في ذلك في حالات الطوارئ وضمان أن الاستراتيجيات والسياسات تساهم في خلق مجتمعات تساوي بين النوع الاجتماعي. وتوضح التوصية العامة 36 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بشكل أكبر حقوق الفتيات والنساء في التعليم.

3. يمكن أن يلعب التعليم دوراً رئيسياً في تحدي المعايير والقوالب النمطية الضارة للنوع الاجتماعي وتحويل المجتمعات الأبوية إلى مجتمعات تُقدر المساواة والشمولية. ولكن هذا يتطلب إتباع نهج واسع النطاق مع إدراك أنه لا توجد سياسة أو مبادرة واحدة فقط ستؤدي إلى تعليم تحويلي للنوع الاجتماعي.

4. لدى منظمات المجتمع المدني القدرة على تعزيز المناصرة والإجراءات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز الالتزامات العالمية بالمساواة في النوع الاجتماعي في التعليم، باعتبارها عنصراً أساسياً في حقوق الإنسان في الحياة العامة والخاصة.

**لذلك، فإن الجمعية العالمية تدعو الحملة العالمية للتعليم وعضويتها إلى ما يلي:**

1. الإدماج التام للنوع الاجتماعي في أطر سياساتها وعمليات التخطيط والمشاركة السياسية.

2. السعي لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي عند تكوين موظفيها وهيئاتها ومجموعات العمل الخاصة بها.

3. وضع استراتيجية في مجال مسائل النوع الاجتماعي بما في ذلك وضع إطار للرصد والتقييم مع هدف واضح لبناء تحالفات مع نقابات المعلمين ومنظمات النساء والمثليين والناشطات النسويات الشابات والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا وغيرهم ممن يعيشون في حالات الطوارئ للانخراط في حوار نقدي لتعزيز الإرادة السياسية على التعليم التحويلي للنوع الاجتماعي.

**كذلك فإن الحملة العالمية للتعليم مصممة وتدعو الدول إلى اتخاذ التدابير التالية:**

أ. ضمان أن تكون خطط وسياسات وميزانيات قطاع التعليم تراعي الاستجابة لمنظور النوع الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار التحليل الكامل للحواجز القائمة على النوع الاجتماعي التي يواجهها الفتيان والفتيات لإكمال تعليم عام عالي الجودة وشامل للجميع؛ وأن يبدأ ممثلو المجتمع المدني في مجال التعليم في إجراء حوار مع وزراء آخرين في مواضيع مثل النوع الاجتماعي والصحة.
ب. تعميم المساواة في النوع الاجتماعي في التعليم الأولي للمعلمين والتطوير المهني الذي يجري أثناء الخدمة.
ت. الدعوة إلى مراجعة قضايا النوع الاجتماعي وتنفيذ المناهج والكتب الدراسية الشاملة حيثما كان ذلك مناسبا.
ث. المشاركة في حوار السياسات بشأن تمويل التعليم المنصف في النوع الاجتماعي: ينبغي أن يكون تمويل التعليم والميزانيات متجاوبين من ناحية النوع الاجتماعي/وتغيير المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جميع الأوقات، بما في ذلك في حالات الطوارئ المتعلقة بالصراعات وبتغير المناخ.
ج. حشد المعرفة والمناصرة من أجل تنفيذ السياسات والبرامج التي تقضي على العنف المدرسي القائم على أساس النوع الاجتماعي (SRGBV).

ح. حشد المعرفة وإشراك المجتمعات والعائلات والشباب في المناقشات حول السياسات والقواعد التي تمنع بشكل تفاضلي الفتيات أو الفتيان من التعلم أو الوصول إلى التعليم.
خ. تحديد القضايا غير المطروقة التي تتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي في مجال التعليم وتمويل التعليم وجهود المناصرة السياسية المباشرة، اعتماداً على السياقات الوطنية والإقليمية (على سبيل المثال، الأشخاص الذين يعيشون في حالات الطوارئ والنزاعات، الصحة الجنسية والإنجابية، المثليين، الوصول للتعليم الثانوي، إلخ).
د. ضمان الوصول إلى التربية الجنسية ذات الجودة العالية التي تتيح الاختيارات.

## 3. العدالة الضريبية

**تنوه الحملة العالمية للتعليم وتعترف بقراراتها السابقة:**

- 2004، القرار 2: تمويل التعليم الذي يركز على مبادرة المسار السريع (FTI)
- 2004، القرار 9: خصخصة التعليم
- 2004، القرار 10: الأدوار النسبية للحكومة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي وتعليم الكبار غير الرسمي
- 2004، القرار 11: رسوم المستخدم والتكاليف
- 2008، القرار E: صندوق النقد الدولي
- 2008، القرار F: إلغاء رسوم المستخدم
- 2008، القرار H: تمويل خارجي للتعليم للجميع ومبادرة التعليم للجميع في إطار المسار السريع
- 2008، القرار L: الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- 2008، القرار P: تمويل التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات والدول الهشة
- 2008، القرار V: تمويل التعليم الجيد
- 2011، القرار 1: التمويل العام والملكية الديمقراطية لتوفير تعليم عام متاح وقابل للوصول إليه ومقبول وقابل للتكيف
- 2011، القرار 8: التزام المجتمع الدولي بالتعاون من أجل الحق في التعليم
- 2015، القرار 4، دور الدولة فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الخاصة ومقدمي الخدمات التعليمية
- 2015، القرار 5، تمويل التعليم

**تدرك الحملة العالمية للتعليم ما يلي:**

1. يعتبر التعليم أنه أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وخطة التعليم لعام 2030، لذلك هناك حاجة إلى تحول جذري في تمويل التعليم من أجل توفير تعليم جيد للجميع يمكن للجميع الوصول إليه بحلول عام 2030. إن عدم تخصيص ما يكفي من الموارد لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من قبل الحكومات أدى إلى تزايد عمليات الخصخصة في بعض البلدان، مع ورود تقارير تفيد باستفادة الجهات الفاعلة التي تستهدف الربح من الثغرات في توفير الخدمات العامة، مما أدى إلى تقويض مسؤولية الدولة باعتبارها الجهة التي تتحمل المسئولة عن تنفيذ خطة عام 2030.

2. تنص الأطر القانونية والسياسية على أنه يجب على الحكومات ضمان أن تكون الميزانيات شفافة وأن يتم تعقب الأموال بشكل مستقل بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني.

3. يتوافق الالتزام الرئيسي لتمويل التعليم مع التزامات الحكومات، لذا يجب أن يتم رفع النسبة على أقل تقدير إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي للضرائب، ثم تخصص 20٪ على الأقل من الإيرادات للتعليم. في العديد من البلدان، يؤدي عدم وجود ضرائب كافية ومنصفة إلى حرمان الدول من الموارد اللازمة لتوفير تعليم عام جيد ومجاني، لذا على الحكومات أن تتجنب بشكل فعال النماذج المؤسسية التي تدعم التهرب الضريبي، كما يجب عليها تصميم أنظمة ضريبية لمواجهة التجاوزات الضريبية.

4. ثبت أن آليات الديون هي آليات تنازلية بالنسبة لأنظمة التعليم في البلدان النامية وذلك بالنظر إلى أنها لا توفر مصدرا للتمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به ومستدام، لذلك من الضروري التصدي لأي مبادرة تعزز مديونية البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط كطرق لتمويل التعليم.

5. في سياقات الطوارئ، تميل الدول إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية في تمويل التعليم، جنبا إلى جنب مع التمويل المحلي، فمن الضروري تعزيز تطبيق المعيار الدولي وهو نسبة 15٪ باعتبارها الحد الأدنى للمساهمة من خطط الاستجابة الإنسانية للأموال المجمعة من المساعدات.

**كذلك فإن الحملة العالمية للتعليم مصممة وتدعو الدول إلى اتخاذ التدابير التالية:**

أ. تخصيص ما لا يقل عن 20٪ من الميزانيات الوطنية أو ما لا يقل عن 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم، وضمان استخدام 3–5٪ من أجل تغطية نفقات أماكن الإقامة للطلاب من ذوي الإعاقة مقدما.

ب. تخصيص الموارد المالية لتأمين الحق في التعليم في حالات الطوارئ واتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل المعيار الدولي وهو نسبة 15٪ كحد أدنى من خطط الاستجابة الإنسانية للأموال المجمعة من المساعدات.

ت. زيادة الإيرادات المتاحة من أجل الاستثمار في التعليم ولمعالجة عدم المساواة من خلال بناء نظم ضريبية محلية تقدمية وموسعة، ومراجعة الاتفاقات الضريبية والاتحادية في قطاع الموارد الطبيعية، وإغلاق الثغرات التي تُمكن من تجنب دفع الضرائب والتهرب من دفعها من قبل القطاع الخاص وتطوير أشكال أخرى من الضرائب التصاعدية على الثروة والممتلكات والأراضي والتجارة والمكوس.

ث. تقديم تقارير منتظمة وشفافة عن الميزانيات والإنفاق على وعبر التعليم، وتمكين المجتمعات والمجتمع المدني من معرفة أين يتم إنفاق المال العام.

ج. إعطاء دور رسمي لمنظمات المجتمع المدني في عمليات التخطيط ووضع الميزانيات المفتوحة على المستويين الوطني ودون الوطني.

ح. الموافقة على ودعم هيئة حكومية دولية ديمقراطية تتمتع بالموارد والقدرة الكاملة على وضع وتطبيق القواعد الضريبية العالمية.

خ. إيجاد طرق عاجلة لفرض ضريبة على الإيرادات الضخمة المودعة في الملاذات الضريبية، على سبيل المثال من خلال ضريبة الثروة العالمية – وتطوير أشكال أخرى من الضرائب العالمية مثل ضريبة المعاملات المالية.

د. دعوة توجه إلى الحملة العالمية للتعليم من أجل العمل بشكل أكبر على تعزيز الضرائب الكافية والمنصفة والعمل مع الحلفاء.

## 4. تجديد الحركة

**تنوه الحملة العالمية للتعليم وتعترف بقراراتها السابقة:**

- 2004، القرار 8: المشاركة الاجتماعية كحق وركن أساسي للتحول
- 2004، القرار 10: نسبة أدوار الحكومة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي وتعليم الكبار غير الرسمي
- 2008، القرار K: صناديق تعليم المجتمع المدني الوطنية
- 2011، القرار 4: تعزيز المشاركة العملية للحملة العالمية للتعليم في تعليم الفتيات ومحو الأمية لدى النساء
- 2011، القرار 10: تعزيز مشاركة المجتمع المدني في شراكة مبادرة التعليم للجميع – مبادرة المسار السريع
- 2011، القرار 12: من أجل ثقافة مؤسسية ديمقراطية وتشاركية للحملة العالمية للتعليم

- 2011، القرار 16: يتم تبني اللغة البرتغالية باعتبارها اللغة الرسمية الخامسة للحملة العالمية للتعليم
- 2015، القرار C: مشاركة الأطفال والشباب في الحملة العالمية للتعليم
- 2015، القرار D: إعادة تسمية أسبوع العمل العالمي كأسبوع عالمي للتعليم

**تدرك الحملة العالمية للتعليم ما يلي:**

1. إن عمل منظمات المجتمع المدني ومساهمتها هو أمر معترف به ومـُقدّر في عدد من وثائق حقوق الإنسان وذلك منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، وبالتالي فإن النطاق الواسع للأصوات المجمعة في حركات المجتمع المدني هو مصدر إلزامي للتشاور وإرث ثمين لبناء توافق في الآراء.

2. تؤدي حركات المجتمع المدني دورا حاسما في بناء الهياكل الديمقراطية داخل المجتمعات، وكذلك في الحشد السياسي والاجتماعي من أجل دعم وتعزيز ثقافات حقوق الإنسان.

3. بدلاً من التعبير ذي الوجه الواحد، فإن حركات المجتمع المدني تضم طيفاً عريضاً من أصوات الناس واحتياجاتهم ومطالبهم التي يجب أن تستجيب لها الحكومات المحلية والوطنية والمنظمات المتعددة الأطراف وفقاً لتلك الاحتياجات والمطالبات.

4. وقد أحدثت السيناريوهات السياسية والاجتماعية المتغيرة تغييرات في جميع مستويات أداء منظمات المجتمع المدني. إن نشاط الشباب وتقوية المنظمات النسوية وحركات المثليين ومشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقات والمهاجرين هي بعض الأمثلة على كيف أن التقاء القطاعات المختلفة يمكن أن يؤدي إلى نتائج مهمة في الكفاح من أجل الحق في التعليم.

5. يتطلب عالمنا المتغير استجابة مبتكرة من المجتمع المدني خاصة في مجال التعليم لدعوة الدول التي تتخلى بشكل متزايد عن التزاماتها وأيضاً إشراك جهات فاعلة جديدة في الحركات.

6. تمثل القوة المتزايدة للمصالح التجارية وخصخصة الخدمات الاجتماعية وضعف التعاون الدولي عقبات أمام إعمال الحق في التعليم وتتطلب حركات قوية من المجتمع المدني. ولكن هذه القوى نفسها تؤدي إلى تقليص الحيز السياسي والاجتماعي وفي بعض الأحيان تتحدى بشكل مباشر شرعية وقدرات منظمات المجتمع المدني.

**تدعو الجمعية العالمية الحملة العالمية للتعليم للقيام بما يلي:**

البناء على تجربتها الطويلة الأمد لتجديد أكبر حركة للمجتمع المدني في التعليم وذلك من خلال:

أ. دمج العناصر الفاعلة الجديدة للمجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، والتواصل بنشاط مع المنظمات الإنمائية والمنظمات التي يقودها الشباب ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تشمل ذوي الإعاقة وتلك التي تمثل الأشخاص المثليين جنسيا والناشطين في مجال البيئة وقادة المجتمعات المحلية وطلاب الجامعات والمحاضرين والأساتذة.
ب. تعزيز آليات المشاركة الفعالة والديمقراطية داخل حركتنا، مع تمثيل منصف ومتوازن لجميع دوائر العضوية.
ت. تعميق التفاعل بين أعضاء الحملة العالمية للتعليم على جميع المستويات، وتطوير أمانة عامة تكون أكثر ارتباطاً بالتنوع الكامل لأعضاء الحملة العالمية للتعليم.

ث. تحقيق أنشطة أو مشاريع جديدة متعددة التخصصات، بحيث يمكن للحملة العالمية للتعليم أن تشارك في الحركات أو المنظمات التي تركز على مجالات مختلفة وكذلك الوزارات الأخرى ذات الصلة بـ (تنمية الطفولة المبكرة، المياه/النظام الصحي/النظافة، الحماية الاجتماعية، الصحة، العمل، الثقافة، العدالة الضريبية، إلخ).
ج. التنفيذ الموجه للأهداف في مجالات غير تقليدية للحملة العالمية للتعليم، مثل التقاضي بشأن الحق في التعليم (أمام هيئات المعاهدات الدولية أو الإقليمية) والتقاضي الاستراتيجي وآليات الشكوى الرسمية.
ح. التوسع في العمليات في البلدان المتقدمة وبالتالي يكون الحق في التعليم للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المثليين والأشخاص من ذوي الإعاقة هو أيضا حق محفوظ.
خ. ضمان زيادة حشد الموارد لضمان موارد كافية ومتنوعة تمكن/تسمح بالاستقلال المالي والاستدامة الذاتية.

## قرار لعام 2018 بشأن التعليم العالي المجاني وإنهاء استعمار المناهج

### الخلفية

ركزت الحركة العالمية للحملة للتعليم بشكل أساسي على التعليم الأساسي ولم تفعل سوى القليل لإحراز تقدم القضية من أجل مزيد من الاستثمار في التعليم العالي أو المزيد من الاهتمام بالتعليم العالي. وهذا أمر غير مفاجئ حيث تم حشد الحملة العالمية للتعليم في البداية في عام 1999 حول إطار "التعليم للجميع" الذي ركز على البلدان النامية ولم يتضمن هدفا مرتبطا بالتعليم العالي. ولكن مع الموافقة على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة(SDG4) في عام 2015، ومع تغير العصر فإن الحملة العالمية للتعليم يجب أن تتغير بما يتلاءم مع العصر الحالي. إن الهدف الرابع للتنمية المستدامة عبارة عن خطة عالمية وأن الهدف 4.3 يعتبر هدفا واضحا حيث يهدف إلى: "أنه بحلول عام 2030، *ضمان* ***المساواة في وصول*** *جميع النساء والرجال إلى التعليم الفني* ***والمهني العالي والجامعي*** *بتكلفة معقولة، بما في ذلك الجامعة."* وهذا يعزز الهدف *4.5* ***'الذي يرمي إلى "ضمان الوصول المتساوي إلى جميع مستويات التعليم*** *والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية وحالات الأطفال المستضعفين.*

غالباً ما يكون الطلاب هم أول من يتحدث عندما يكون هناك ركود في التنمية الاجتماعية أو أن الدولة لا تفي بحقوق الإنسان الأساسية. وبهذه الطريقة يقومون بدور مهم كدعاة لحقوق الإنسان، على الصعيد الوطني والعالمي. في السنوات القليلة الماضية شهدنا حركات مثيرة **من قبل الحركات الطلابية في جميع أنحاء العالم**، شجعها بداية قضايا متنوعة. وتشمل هذه الحركات "حركة **الرسوم يجب أن تسقط**" وحركة **"روديس يجب أن يسقط"** وهي حركات وقعت في جنوب أفريقيا وقد وجدت لها أصداء قوية في المملكة المتحدة. وحركة الطلاب الشيليين الذين يحتجون ضد الخصخصة والربح في التعليم العالي؛ وقيام طلاب برازيليين باحتجاجات ضد تغييرات دستورية من شأنها الحد من الإنفاق على التعليم؛ وطالب هندي يحتج ضد التمييز والأصولية الهندوسية؛ واحتجاجات بنغلاديشية ضد فرض ضريبة القيمة المضافة على الرسوم الدراسية؛ واحتجاجات الطلاب في نيكاراغوا وهندوراس واحتجاجات كينية ضد وحشية الشرطة عقب مظاهرات طلابية سلمية: واحتجاجات الطلاب اليونانيين ضد التخفيضات الضخمة في الميزانية التي فرضتها المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي، مما أدى إلى خصخصة وتسليع التعليم. وتمثل هذه الحركات وغيرها الكثير حقبة جديدة من النشاط الطلابي، وذلك باستخدام أشكال إبداعية من الاحتجاجات والاعتصامات والاحتلال، وغالباً ما يتم تنظيمها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطرق مبتكرة. وهي غالباً ما كانت حركات قصيرة الأجل لكنها قوية للغاية، وتؤثر على الخطاب الوطني، وفي بعض الأحيان تقود إلى تغييرات في

السياسات وغالباً ما تجذب رد فعل قاسي. وتشمل أساليب الضغط على حرية تعبير الطلاب من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية والأطراف الجامعية الفاعلة على أسلوب الهجمات العنيفة والسجن والملاحقة القضائية والطرد.

وتتمثل **الخطة الأساسية المشتركة** التي أثيرت من قبل كل هذه الحركات تقريباً في أنه عندما يضطر الطلاب إلى دفع المال للحصول على مزيد من التعليم العالي يكون هناك تأثير عميق على الإنصاف – ويكون الرابحون هم النخبة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يواجه الطلاب المحرومون سقفا واضحا لإدراكهم للحق في التعليم. وعلاوة على ذلك، هناك أرضية مشتركة قوية عبر معظم الحركات في مقاومة خصخصة وتسليع التعليم المتقدم والعالي مما يؤدي إلى تفاقم فرض الرسوم. وقد نبهت منظمة الدولية للتربية إلى كيف أن منظمة التجارة العالمية تشكل تهديدا خاصة في هذا الصدد حيث تستبعد مفاوضات التجارة الدولية فكرة التعليم كصالح عام وتضغط "لإعادة صياغة التعليم ومعاملته كخدمة قابلة للمتاجرة المفتوحة أمام المستثمرين".

وفي سنواتها الأولى، كانت الحملة العالمية للتعليم في طليعة حركات تنادي **بإلغاء رسوم المستخدم** في التعليم الأساسي – وقد حققت الكثير من الإنجازات في هذا المجال– لكن الحركة لم تتناول أبداً رسوم التعليم المتقدم والعالي، وفي بعض الحالات اقترحت على الحكومات تحويل الأموال بعيدا عن التعليم العالي لاستثمار المزيد من تلك الأموال في التعليم الأساسي كإجراء إعادة توزيع. إن اللعب بمستوى واحد من التعليم ضد مستوى آخر هو أمر ذو نتائج عكسية. وفي هذا الأمر فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان واضح في الدعوة إلى الإعمال التدريجي للحق في التعليم المجاني على جميع المستويات. ولكننا شهدنا في السنوات الأخيرة تخلي تدريجي عن هذا الالتزام مع فرض رسوم تعليم على مستوى التعليم المتقدم والعالي حيث لم يكن هناك رسوم من قبل. ويجب أن تقف الحملة العالمية للتعليم الآن وراء التحرك من أجل الإعمال التدريجي للتعليم المجاني في مستوى الثانوية العليا والتعليم العالي، وكشف العواقب التمييزية بالضرورة للأنظمة التي تعتمد على فرض رسوم. ويجب أن تدعم الحملة العالمية للتعليم التحرك لإظهار أن الرسوم الدراسية يمكن إلغاؤها وبالتالي زيادة الوصول للتعليم مع الاحتفاظ بالجودة – من خلال ربط ذلك بخطتها الأوسع حول التمويل المستدام للتعليم (من خلال العمل على توسيع نطاق الضرائب العادلة، والحد من الديون وإنهاء تقشف الليبرالية الجديدة).

كما أن الحركات الطلابية الأخيرة وضعت قضايا جديدة على أجندة التعليم العالمية التي ينبغي على الحملة العالمية للتعليم أن تستجيب لها، وعلى الأخص فيما يتعلق **بإنهاء الاستعمار عن المناهج الدراسية.** ويعتبر التعليم أداة حاسمة للتحرر، ولكن استخدم على مدار التاريخ كأداة للقمع. وقد استخدمت القوى الاستعمارية التعليم للسيطرة على الآخرين من خلال فرض لغتهم وثقافتهم وأفكارهم في العالم باعتبارها الطريقة الوحيدة المشروعة للعيش. واليوم، لا يزال في مقدورنا إيجاد أمثلة على قرائن وعلاقات مركز القوى غير القويمة في الأوساط الأكاديمية. ويمكن فهم مصطلح إنهاء الاستعمار بعدة طرق مختلفة. وكثيرا ما يستخدم مصطلح "إنهاء

الاستعمار" لوصف عمليات التحرير في البلدان التي تعرضت للاستعمار السياسي والاقتصادي. ولكن، يمكن أن يشير هذا المصطلح أيضاً إلى عملية تؤدي إلى إنهاء الاستعمار لعقلية الناس، حيث توضع الأعراف والعقليات القائمة موضع شك. ويتعلق إنهاء الاستعمار في التعليم العالي بتحديد كيف أن العمليات الاستعمارية الأوسع قد خلقت هيكليات قمعية وذات منحى يؤثر على ما هو مُسَلَّم به كمعارف وعلى ما يُدرس والجهة التي تقوم بالتدريس. ولقد ساعدت العمليات الاستعمارية الأوسع على تشكيل الهيمنة التاريخية للغرب وساعدت على تقييد إنتاج المعرفة وفهمنا للعالم.

ولقد كان التعليم تاريخيا أداة هامة في إضعاف أو تذليل لغة الشعوب الأصلية وثقافتها ونظرتها العالمية. وكان لسياسات الاستيعاب التي تحكمها الدولة من خلال نظام التعليم عواقب وخيمة على حياة السكان الأصليين وتطورهم الاجتماعي. وقد انتقدت الشعوب الأصلية في العديد من المناسبات الأبحاث التي أجريت على السكان الأصليين لعدم كون القائمين بتلك الأبحاث هم جهات محايدة وموضوعية. وفي العديد من الحالات، لم يُنظر إلى هذه الأبحاث على أنها ذات صلة بالقضايا التي يواجهونها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تميزت الكثير من الأبحاث بموقف استعماري (على سبيل المثال لإضفاء الشرعية على الظلم باستخدام البيولوجيا لدعم فكرة الأعراق المختلفة).

وفي الواقع، يعتبر عدم الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي التي تتحدى سلطة المعرفة الغربية المعمول بها استمراراً للتمييز في العصر الاستعماري. ويتفق حق الشعوب الأصلية في التعليم مع الإطار القانوني الدولي مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

ولا تزال المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي حول العالم محاطة بالمنظورات الغربية وبالمؤلفات الأكاديمية التي تفتقر إلى التنوع والتي لم تتحدى أبداً العقول الاستعمارية (خارج الدورات المتخصصة في الدراسات ما بعد الاستعمارية). على سبيل المثال، بين عامي 2008 و2017، فإن أقل من 3٪مما مجموعه 947 مقالاً كاملاً في أربع صحف للنوع الاجتماعي والسياسة نشرت في الشمال العالمي[3] كانت قد كتبت من قبل العلماء في الجنوب العالمي. وهذه الهيمنة على إنتاج المعرفة الغربية تستمر بسبب عبء التدريس المفرط على الأكاديميين وبسبب نقص الموارد للبحث الأصلي في الجامعات في جميع أنحاء الجنوب العالمي، وهو ما يعني أن الإيديولوجيات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد والعرق والنوع الاجتماعي والحياة الجنسية لا تزال دون مواجهة. إن إنهاء استعمار مؤسسات التعليم العالي يتماشى مع عمل باولو فريري [4] الذي لاحظ أن أنظمة التعليم التقليدية تعمل على إضفاء طابع محلي على أوجه عدم المساواة والظلم القائمة وعلى تكرارها مما يهبط بالتعليم إلى شكل من أشكال العمل المصرفي.

وهذا هو الخيار السياسي النشط الذي يجب تفنيده برؤية واضحة للتعليم الذي يحرّر ويساهم في تحويل المجتمع. وإذا كان التعليم هو أداة من أدوات التحرر، فإنه التدريس يجب أن يستند إلى حالة الطلاب وخبرتهم الخاصة بهم. ويجب مراعاة الظروف المحلية واللغات والثقافة والتفاهم العالمي في التعليم العالي. إن لم يكن الأمر كذلك، فأنت تخاطر بإعادة إنتاج الصور النمطية والهياكل غير العادلة على غرار المؤسسات التعليمية في العصر الاستعماري وتضع فهماً واحداً للمعرفة أعلى من غيرها. ويعتبر الشباب والطلاب أنهم عناصر فاعلة مهمة لخلق تنمية اجتماعية إيجابية، ولكنها تتطلب أن ييسر تعليمهم التفكير النقدي والمستقل. وهذا يتطلب التغيير من الحوار الذاتي لمعلم يعلم كل شيء إلى عملية حوار بين معلمين ومتعلمين، موجهة نحو قوة تحدي نشطة وبناء معرفة بديلة. وهي تتطلب منهجاً مرتبط بشكل أكثر وجذري بالعالم المتغير بحيث يصبح الجيل التالي مواطنين عالميين نشطين حقاً. ويعتبر هذا النضال من أجل إنهاء الاستعمار من التعليم أنه أمر حاسم في جميع البلدان وعلى جميع مستويات أنظمة التعليم.

في الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم المنعقدة في عام 2015، كان هناك اتفاق على تعميق مشاركة المنظمات التي يقودها الشباب والطلاب ضمن الحملة العالمية للتعليم، ويتوافق هذا الاقتراح مع القضايا المثارة في أول حملة عالمية تعليم. وأنه سيكون هناك **مؤتمر شبابي** في الجمعية العالمية التي ستعقد في نيبال في نوفمبر (تشرين ثاني) 2018. ويستجيب هذا الاقتراح لهذه التطورات ويؤكد خطوط عريضة لاثنين من المجالات الجوهرية حيث ينبغي أن تكون فيها سياسات الحملة العالمية للتعليم أقوى من أجل دعم حركات الشباب والطلاب.

**التوصيات**

أ. تمشيا مع التزامها الكامل بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تشارك حركة الحملة العالمية للتعليم بشكل جوهري في القضايا الحاسمة التي تتعلق بالتعليم العالي الذي يوفره القطاع العام.

ب. يجب أن تدعم الحملة العالمية للتعليم بشكل واضح والإعمال التدريجي للتعليم المجاني على جميع المستويات، ووضع حد لتحصيل الرسوم الدراسية في التعليم العالي وذلك بتمويل من قاعدة ضريبية موسعة وأكثر تقدمية، وسياسات اقتصادية كلية توسعية وإنهاء التقشف.

ت. يجب على الحملة العالمية للتعليم أن تعارض خصخصة التعليم العالي (وجميع المستويات الأخرى من التعليم) والمتاجرة فيه، والعمل مع حركات أوسع لتحدي إدراج التعليم كخدمة تجارية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية والعمليات ذات الصلة.

ث. يجب أن تدعم الحملة العالمية للتعليم الحركات (التي تشمل الطلاب والأكاديميين البارزين) التي تدعو إلى إنهاء الاستعمار في المناهج الدراسية في التعليم العالي (بل وفي جميع مستويات نظام التعليم).

ج. يجب على الحملة العالمية للتعليم أن تستجيب بسرعة لتوسيع التضامن والدعم النشطين لحركات الشباب والطلاب التي تظهر في جميع أنحاء العالم، والكفاح من أجل تحقيق العدالة في التعليم العالي.

ح. يجب على جميع الائتلافات الوطنية دعوة المنظمات الشبابية والأكاديميين والحركات الطلابية إلى الائتلاف واستضافة الحوارات الوطنية حول كيفية تحقيق التعليم العالي المجاني وكيفية إنهاء الاستعمار في المناهج.

## قرار 2018 بخصوص تعميق الروابط بين نقابات المعلمين والمنظمات غير الحكومية: خطوات باتجاه تجديد حركتنا

### الخلفية

معترفين بأن الشراكة بين نقابات المعلمين والمنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية[2] كانت دعامة أساسية لحركة الحملة العالمية للتعليم منذ تأسيسها في عام 1999. بالإضافة إلى كون منظمة الدولية للتربية عضوا في مجلس الحملة العالمية للتعليم، فقد أصبح من الضروري أن تشمل الائتلافات الوطنية التي تنضم إلى الحملة العالمية للتعليم نقابات المعلمين –وذلك اعترافا بأن أي منصة وطنية بشأن الحق في التعليم لن تكون ذات مصداقية دون تمثيل القوى العاملة في الخطوط الأمامية وبشكل نشط. وقد ثبت أن هذا يعتبر قوة رئيسية لكثير من تحالفات التعليم الوطنية – التي تربط القوة المشتركة لنقابات المعلمين مع قوة نشطاء المنظمات غير الحكومية القائمة على الحقوق –وهذا عزز بشكل كبير شرعية حركة الحملة العالمية للتعليم؛

ومتذكرين بأن العديد من الاعتراضات المبكرة في مجلس إدارة الحملة العالمية للتعليم تدور حول كيفية ضمان المشاركة الفعالة لنقابة المعلمين. ولكن انخفض التركيز على هذا لأمر في السنوات الأخيرة، في حين لا تزال نقابات المعلمين أعضاءً بشكلٍ رمزيٍ في معظم الائتلافات فهي ليست مشاركة بشكل نشط كما كانت في السابق. ويعتبر هذا جزء من عملية أوسع نطاقا أصبحت فيها بعض الائتلافات منفصلة عن عضويتها، مما قوض التطلعات لبناء حركة اجتماعية حقيقية للتعليم؛

واقتناعاً منا بأنه مع اقترابنا من الذكرى العشرين لإنشاء الحملة العالمية للتعليم في عام 2019، فإن هناك حاجة ملحة إلى تجديد الحركة، وإعادة تأكيد المبادئ التأسيسية للحملة وإعادة تنشيط قاعدتها. وفي بعض الحالات، أصبحت الائتلافات الوطنية أشبه بالمنظمات، مع وجود أمانات عامة مهيمنة وهي منقطعة الصلة بأعضائها ولها مجالس إدارة ضعيفة. وأصبح بعض المنسقين الوطنيين هم المتحدثين الفعليين الوحيدين عن المجتمع المدني بشأن التعليم ويحتلون المواقع السياسية المتاحة للمجتمع المدني – بدلاً من فتح تلك المواقع لمشاركة أعضاء التحالف؛

مع ملاحظة أن دراسة استقصائية أجرتها منظمة الدولية للتربية مؤخراً أشارت إلى أن نقابات المعلمين محبطة في بعض البلدان وذلك بسبب الافتقار إلى الديمقراطية والمساءلة. وتشير الدراسة التي أجرتها الدولية للتربية إلى الحاجة إلى تنظيم وتواصل أفضل داخل الائتلافات

[2] في هذا المستند، حيث نستخدم مصطلح "اتحادات المعلمين" ، يجب أن يُقرأ ليشمل الجمعيات/المنظمات المهنية التي تمثل القوى العاملة التعليمية. وتعتبر منظمة الدولية للتربية التي تضم أعضاء يمثلون أكثر من 32 مليون معلم وعامل في مجال التعليم هي أفضل نقطة مرجعية لأي شخص يسعى إلى الاستيضاح بخصوص المصطلحات

الوطنية، مع إبقاء النقابات وجميع الأعضاء على علم وإشراكهم في اتخاذ القرار ووضع السياسات بطريقة أكثر منهجية. وبطبيعة الحال تكون العلاقات في بعض البلدان إيجابية للغاية مع المشاركة النشطة للنقابات في الائتلافات – ولكن هناك حالات أخرى دعت فيها النقابات التي استجابت للدراسة الاستقصائية دعت إلى تمثيل أفضل في مجالس الائتلافات؛

إن الإقرار بأن تجديد وإعادة تنشيط حركة الحملة العالمية للتعليم سيشمل إعادة بناء الممارسات الديمقراطية –يؤكد مشاركة أعضاء التحالف بنشاط في عمل الائتلاف وتمثيل التحالف. مما يعني التواصل مع الأعضاء الحاليين لتعميق مشاركتهم بالإضافة إلى التواصل مع الأعضاء الجدد، وخاصة المنظمات التي يقودها الشباب والنقابات الطلابية والحركات النسائية والمنظمات العاملة في مجال حق التعليم الشامل ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والحركات الاجتماعية الأخرى التي يعتبر لديها تقدم الحق في التعليم هو أحد أولوياتهم الاستراتيجية. ويجب أن يشمل هذا التجديد إعادة فتح مساحة للمشاركة الجادة والتمثيل المناسب لنقابات المعلمين في عمل تحالفات التعليم الوطنية؛

ولدينا قناعة بأن حالة بناء تحالفات ديمقراطية شاملة بخصوص الحق في التعليم ظلت قوية كما كانت دائماً. وبشكل جماعي، سيكون صوتنا دائماً أقوى وتكون دعوتنا أكثر فاعلية إذا عملنا معا للدفاع عن تعليم عام مجاني عالي الجودة. ونحن بحاجة إلى أن نكون متحدين للتصدي للتهديد المتزايد للتعليم العام المجاني الجيد ومهنة التدريس. فالعمليات القسرية لخصخصة التعليم جارية في العديد من أنحاء العالم –بشكل أسوأ بكثير مما كان متوقعا في عام 1999 – ونحن بحاجة إلى مواجهة هذه القوى بشكل مباشر وعاجل. ونحن بحاجة إلى إعادة بناء الثقة في تمويل وتقديم التعليم العام – وإنشاء روابط جديدة، على سبيل المثال مع حملة العدالة الضريبية. ولقد عملنا مع آخرين من أجل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم (SDG4) بشكل طموح وشامل– مقاومة أولئك الذين كانوا يروجون لخطة ضيقة في مجال التعليم– ولكن رؤية ذلك في الواقع العملي يتطلب جهوداً تعاونية مستمرة على مستويات متعددة، وبناءً حركة مترابطة وشاملة من المستويات المحلية إلى المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

ومدركين بأن نقاط القوة لدى مختلف الجهات الفاعلة داخل الائتلاف غالباً ما تكون مكملة لبعضها البعض. ولدى نقابات المعلمين قاعدة واضحة وسلطة وهيكلية صنع قرار بشكل ديمقراطي تنشأ من تمثيل أعضائها – ولها هياكل مساءلة وشرعية مختلفة عن المنظمات غير الحكومية التي غالباً ما تكون نماذج المساءلة فيها أقل وضوحاً. إن الفصل بين الهياكل السياسية والتنفيذية في النقابات ليس مفهوما بشكل جيد في كثير من الأحيان من قبل المنظمات غير الحكومية – كما أن هياكل صنع القرار في المنظمات غير الحكومية، رغم أنها غالبا ما تكون أكثر سرعة ومرونة، ليست دائما شفافة أو متسقة مما يجعل من الصعب على النقابات أن تعرف كيفية الانخراط في حوار. ولدى النقابات سلة مختلفة من التكتيكات والنهج السياسي عن سلة البرامج والسياسات وطرق الضغط التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية بشكل عام. حيث أن هناك أطر مختلفة

ونقاط مرجعية وقدرات وموارد. ومع ذلك، يمكن لجميع هذه الاختلافات أن تصبح مصدرا للقوة عندما تجمع بطريقة إبداعية سعياً لتحقيق أهداف مشتركة في إطار تحالف وطني قوي للتعليم؛

ومع الاعتراف بأن العمل معاً في ائتلاف ليس سهلاً أبداً. فنحن بحاجة إلى إيجاد توازن عادل بين المنظمات غير الحكومية الصغيرة التي تضم حفنة من الموظفين واتحاد معلمين قائم على دوائر يضم مئات الآلاف من الأعضاء. وفي بعض البلدان، أدى الإحباط والانسحاب من نقابات المعلمين وأعضاء آخرين إلى أن الائتلافات تصبح في الغالب عبارة عن منظمات تقودها الأمانة العامة. وفي عدد من أسوأ الحالات، انفصلت الائتلافات الوطنية بشكل شبه تام عن أعضائها، وتم الاستيلاء عليها من قبل أولئك الذين لا يتشاركون في رؤية قائمة على الحقوق الثابتة في التعليم العام؛ و

تقرر أنه مع حلول الذكرى العشرين للحملة العالمية للتعليم، حان الوقت لتصحيح ذلك وتجديد الطبيعة التمثيلية لجميع التحالفات الأعضاء في الحملة العالمية للتعليم، وتعزيز حركتنا للمعارك القادمة.

**الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم تُكلف الحملة العالمية للتعليم على مستوى العالم بما يلي:**

- الشروع في **عملية تجديد العضوية** للذكرى السنوية العشرين، داعياً جميع الائتلافات والأعضاء إلى تجديد التزامهم برؤية ورسالة ودستور الحملة العالمية للتعليم، وتجديد/توسيع العضوية الخاصة بهم.
- توفير موارد كبيرة **للتشاور على نطاق أوسع مع الأعضاء** ولتصبح بقيادة الأعضاء بشكل أكثر.

**تطلب الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم من أعضاء الائتلاف الوطني**

- الشروع في **عملية توسيع نطاق العضوية النشطة**– البحث عن أعضاء جدد من منظمات الشباب والطلاب والحركات النسائية ومنظمات المعوقين والمنظمات العاملة في مجال التعليم الشامل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وشبكات العدالة الضريبية – ونقابات المعلمين إذا لم يكونوا أعضاء بالفعل؛
- الشروع في **عملية حوار مع نقابات المعلمين الوطنية** حول كيفية تعميق مشاركتهم في عمل الائتلاف الوطني، وضمان حصولهم على تمثيل عادل في هيئات الحكم وصنع القرار؛
- إجراء **استعراض لمشاركة الأعضاء في الائتلاف**، والنظر في كيفية ضمان أن تفتح الأمانة العامة مجالاً للآخرين في عمليات السياسة الوطنية الرئيسية (على سبيل المثال،

بحيث أن التمثيل بخصوص "مجموعة التعليم المحلي" يشمل كحد أدنى تمثيل المنسق واتحادات المعلمين وما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء في الائتلاف موافق عليهم في الاجتماع السنوي (مع عملية مماثلة للمساحات الرئيسية الأخرى)؛

- تشجيع التناوب المسئول في القيادة في الائتلافات
- **عقد اجتماع** مع جميع الأعضاء يستند إلى خطة تجديد للحركة الوطنية للتعليم.

**تطلب الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم من أعضائها غير الحكوميين**

- **أن يدركوا الدور الفريد لنقابات المعلمين** وأن يصبحوا مناصرين نشطين لمشاركتهم الكاملة في ائتلافات التعليم الوطنية وأفضليات السياسة الرئيسية – في غياب اتحادات معلمين يسألون دائماً لماذا هم غير موجودين.
- **العمل بالاشتراك مع النقابات لمقاومة تقلص المساحة السياسية** وللدعوة لحقوق جميع العاملين في القطاع العام في تشكيل نقابة.

**الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم تدعو نقابات المعلمين**

- **للدخول في حوار بناء** مع ائتلاف التعليم الوطني، والنظر في إعادة تأكيد الالتزامات، وتحديد طرق جديدة للعمل أو لإعادة الانخراط على أسس جديدة حدثت فيها عملية فك ارتباط.
- للتحدث بصراحة عن تحديات التمثيل وصنع القرار في التحالف و**إيجاد حلول بناءة جديدة** مناسبة للسياق الوطني.

**قرار لعام 2018 بخصوص تعديل القرار (أ) 2015 الخاص "بتحديث إطار سياسات الحملة العالمية للتعليم"**

جميع الأجزاء: موائمة جميع الأجزاء المضمنة في إطار العمل هذا مع لغة أهداف التنمية المستدامة وأهدافها

**تفسير:**

بعد انعقاد الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم لعام 2015، تم تبني أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كجدول أعمال عالمي من قبل الحكومات والمجتمع المدني. وقد عكس إطار سياسة الحملة العالمية للتعليم أيضا أهداف السياسة العامة المحددة في إطار العمل، ولكن هناك حاجة إلى مواءمة أهداف التنمية المستدامة بوضوح مع إطار السياسة العامة من حيث الأهداف والتعريفات والارتباط مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى وكذلك عنصر الشراكة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وما إلى ذلك.

وتشمل الموائمة أيضاً دمج الحد الأدنى من المعايير وكذلك استخدام المصطلحات الواردة في إطار العمل الخاص بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

**قرار لعام 2018 بتعديل القرار (ب) 2015 الخاص بالسياسات: "حماية المدارس والمقرات التابعة للأمم المتحدة من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة"**

الفقرة 4: في "... أن الحكومة تصادق رسمياً على "المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة"، يضاف" وتوقيع إعلان المدرسة الآمنة "

**تفسير:**

في حالة الاتفاق على "المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح" لوقف الاستخدام العسكري للمدارس وأماكن التعليم، يتم تشجيع الحكومات على التوقيع على إعلان المدرسة الآمنة من أجل تنفيذ إجراءات ملموسة لتجنب جعل المدارس مكان للصراع خلال الصراعات العسكرية. وتوفر المدارس الآمنة معلومات منقذة للحياة وتخفف من الأثر النفسي للحرب، ويمكن أن تحمي الأطفال من الاتجار بهم ومن العنف الجنسي ضدهم ومن تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة. ويمكن لانقطاع التعليم أن يقلل من احتمال عودة الأطفال إلى المدرسة، حتى عندما يكونوا منفتحين، ويمكنهم على المدى الطويل التأثير على أرباح الأفراد وقدرة البلد على إعادة البناء.[3]

ينص مقترح (ب) 2015 بخصوص السياسيات على ما يلي:

"حماية الجهات الفاعلة في مجال التعليم والمجتمعات والمؤسسات التعليمية من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح وأثناء عسكرة الأراضي في أوقات السلم".

النص الأصلي المقترح باللغة الإسبانية:

del ،comunidades e instituciones educativas ،Proteger a actors educativos uso military durante los conflict sarmados y durante militarizacion de regione sentiempos de paz

**تنوه الحملة العالمية للتعليم بما يلي:**

1. بالإشارة إلى الاقتراحات المعتمدة سابقاً في الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم حول النص "التعليم والمدرسين والطلاب تحت الهجوم (2011)"، فإن هذه هي اللحظة المناسبة الآن لضمان المزيد من الحماية من خلال النص المقترح، بحيث ينص على حماية جميع الطلاب والمدرسين والمدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال الصراع المسلح.

[3] http://protectingeducation.org/sites/default/files/documents/questions_and_answers_on_the_safe_schools_declaration_en.pdf

2. على مدى السنوات الأخيرة، ازداد عدد وشدة الهجمات على المقرات التعليمية والطلاب والمدارس. ووفقاً للائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجوم (GCPEA)، بين عامي 2005 و 2014، استخدمت القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة غير الحكومية والقوات متعددة الجنسيات وحتى قوات حفظ السلام المدارس والجامعات في 25 دولة على الأقل خلال النزاعات المسلحة بما في ذلك: أفغانستان، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، الهند، العراق، إسرائيل / فلسطين، كينيا، ليبيا، مالي، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، الصومال، جنوب السودان، سريلانكا، السودان، سوريا، تايلاند، أوغندا، أوكرانيا واليمن. وقد استخدمت المباني التعليمية كثكنات لإيواء الجنود/المقاتلين، واستخدمت كقواعد للقيام بعمليات أمنية، مواقع للقتال، سجون، مراكز للاحتجاز، مراكز للاستجواب، مراكز للتعذيب، أماكن لتدريب الجنود، وكأماكن لتخزين الأسلحة. كما استخدمت المدارس لتلقين الطلاب وتجنيدهم وتدريبهم. وعندما تستخدم المؤسسات التعليمية لأغراض عسكرية ينتهك الحق في التعليم ويتعرض الطلاب وموظفو التعليم للخطر، وتلحق أضرار شديدة وطويلة الأمد بالمجتمعات وكذلك بالأفراد. ويؤدي الصراع إلى الحد من فرص التعليم لملايين الطلاب في جميع أنحاء العالم، وتعتبر الهجمات على المقرات التعليمية تكتيكاً شائعاً في الصراع يتطلب استجابة متضافرة للقطاعات الدولية.
3. عمل التحالف العالمي خلال العامين الماضيين مع وزارات الخارجية والدفاع والتعليم على حماية التعليم من الهجوم، بالإضافة إلى الجيوش من جميع أنحاء العالم، ولتطوير معايير دولية جديدة، تعرف باسم المبادئ التوجيهية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وتحث هذه المبادئ التوجيهية التي أطلقت في جنيف في 16 ديسمبر (كانون أول) 2014 أطراف النزاع المسلح على عدم استخدام المدارس والجامعات لأي غرض لدعم الجهود العسكرية. وبينما يُعترف بأن بعض الاستخدامات لا تتعارض مع قانون النزاعات المسلحة، فإنه ينبغي على جميع الأطراف أن تحاول تجنب التعدي على سلامة الطلاب والتعليم، وذلك باستخدام هذه المبادئ التوجيهية كموجه للممارسة المسئولة.

**تدعو الحملة العالمية للتعليم إلى ما يلي:**

أ. أن تصادق الحكومات رسمياً على "المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح" وتوقيع إعلان أوسلو بخصوص مدارس آمنة لعام 2015.

ب. قيام الحكومات بتنفيذ المبادئ التوجيهية في عقيدتها العسكرية وسياستها وتدريباتها العسكرية الخاصة، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2143 الذي يشجع الحكومات على اتخاذ تدابير ملموسة لردع الاستخدام العسكري للمدارس.

ت. ينبغي أن تعزز فرق العمل القُطرية التابعة لآلية الرصد والإبلاغ التي تقودها الأمم المتحدة (MRM) بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وأن ترصد الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين وغيرهم من الأشخاص ذوي العلاقة بالمدرسة (الأشخاص الذين تشملهم الحماية) والإبلاغ عنها؛ ورصد التهديدات بالهجمات ضد الأشخاص المحميين؛ ورصد الإجراءات التي اتخذتها أطراف النزاع والتي تعوق حصول الأطفال على التعليم، بما في ذلك الاستخدام العسكري للمدارس، وفقا لطلب مجلس الأمن في القرار 1998 الصادر في يوليو (تموز) 2011.

ث. يجب على الوزارات المعنية والجهات الفاعلة في التعليم في البلدان التي تحدث فيها الهجمات على التعليم أن تضع تدابير وقائية، مثل أنظمة الإنذار المبكر، ونظام استجابة سريعة للهجمات. ويجب على المنظمات الدولية تقديم الدعم لهذه الجهود.

## قرار 2018 بخصوص الرقابة على المعلمين

تؤكد الجمعية العالمية السادسة للحملة العالمية للتعليم التي جمعت بين ممثلي 87 دولة في كاتماندو، نيبال، من 16 إلى 18 نوفمبر (تشرين ثاني) 2018، وتؤكد من جديد التزامها بحق الإنسان في التعليم للجميع، وتعزيز النظم الديمقراطية القادرة على إعمال الحق في المشاركة وحرية التعبير وتكوين الجمعيات.

لقد رأينا، في كثير من الحالات أن هذه الحكومات والحركات قد اختلفت، بناء على الاتحاد بين المحافظة الفائقة والليبرالية الجديدة والقوانين والسياسات والممارسات التعليمية وكذلك المحتوى التربوي الذي يعمل في أنظمة التعليم، مما يؤثر بشدة على تحقيق حق الإنسان في التعليم وتشجيع الانتكاسات الخطيرة.

فيما يتعلق بالليبرالية الجديدة يتم الترويج لأشكال مختلفة من خصخصة المدارس والأنظمة التعليمية بينما هاجمت الحكومات والحركات التعددية التربوية والحرية الأكاديمية وهوية النوع البشري، ومنظور المساواة المعني بالتوجه الجنسي بالإضافة إلى الأقليات الإثنية والعرقية. في الوقت نفسه تعزيز النزعة العسكرية في التعليم.

وكاستراتيجية سياسية، فقد شجعت الوكلاء الذين يدعمون النزعة المحافظة المتطرفة للرقابة على المعلمين من قبل الطلاب والأسر، وهي ممارسة أصبحت منتشرة على نحو متزايد. فعلى سبيل المثال، في البرازيل ومن خلال حركة اسكولا سيمبارتيدو "Escola semPartido" وفي ألمانيا تحت إشراف الحزب اليميني المتطرف "البديل لألمانيا" "Alternative for Germany" يتم تشجيع الطلاب على تصوير صفوفهم ونشرها في وسائل التواصل الاجتماعي واتهام المعلمين بصورة غير عادلة بالتبشير الأيديولوجي والعلموية، وتشجيع إضفاء الطابع الجنسي على الأطفال والشباب مؤكدين أنهم يشجعون ما يسمونه "إيديولوجية النوع البشري"، وهو مفهوم خادع ابتدعته الأصوليات الدينية.

ونتيجة لذلك، يتعرض المدرسون للاضطهاد ويخافون من التدريس وتتأثر عملية التعليم والتعلم بشكل سلبي، حيث يتم إعاقة حرية تداول الفكر والنقاش، وحيث نزعة التعتيم والشوفينية وغيرها من أشكال التمييز تكتسب أرضية، وحيث أن المفاهيم الديمقراطية قد انتهكت.

وتدعو هذه الجمعية الدول إلى مقاومة هذه الاتجاهات التراجعية، ودحض هذه الممارسات الاضطهادية وانتهاك ممارسات قائمة على حقوق الإنسان التي لديها سيطرة باعتبارها مبدأها وغايتها. ويجب أن يكون التعليم عام ومجاني وعلماني وشامل وجيد للجميع، وقادر على تعزيز المواطنة والتعاون من أجل الإعمال الكامل لجميع الناس.

## قرار 2018 بشأن تمثيل المنظمات الدولية والإقليمية التي يقودها الشباب في المجلس

**تنوه هذه الجمعية بأنه:**

1. يوجد حاليا 1.8 بليون شاب، يشكلون ربع سكان العالم.
2. أدركت الحملة العالمية للتعليم بالفعل ضرورة تمثيل الحركات التي يقودها الشباب وإشراكها في هياكلها.
3. يتم تمثيل كل الدوائر الانتخابية الأخرى المُكونة للحملة العالمية للتعليم بمقعدين في المجلس.
4. أن التعديل الذي سبق أن اعتمدته هذه الجمعية العالمية ينص على تخصيص مقعد واحد للمنظمات الدولية والإقليمية التي يقودها الشباب.
5. أنه يوجد حاليا منظمة عضو واحدة فقط في هذه الدائرة.
6. أن أحكام الدستور لا تسمح بتعديل آخر أثناء انعقاد الجمعية العالمية.

**تؤمن هذه الجمعية بما يلي:**

1. أن أصوات الشباب وأفعالهم قوية لا سيما عندما تعطى وكالة على مستقبلهم.
2. يعتمد النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديداً الهدف الرابع منها على المشاركة الكاملة للشباب.
3. أن يكون هناك تكافؤ بين المنظمات الدولية والإقليمية التي يقودها الشباب، وجميع الدوائر الأخرى التي تشكل الحملة العالمية للتعليم.

**تقرر هذه الجمعية ما يلي:**

أ. تكليف المجلس بصياغة تعديل الدستور من أجل زيادة التمثيل في مجلس المنظمات الدولية والإقليمية التي يقودها الشباب من مقعد واحد إلى مقعدين، وبالتالي زيادة الحجم الإجمالي للمجلس من 15 إلى 16 مقعد.

ب. ويجب أن يتضمن هذا التعديل المتطلبات بأن الممثلين الإثنين من المنظمات الدولية والإقليمية التي يقودها الشباب يمكن أن لا ينتخبوا من نفس المنطقة.

ت. تكليف المجلس بالاتصال في أقرب فرصة، بجمعية عالمية افتراضية أو آلية مناسبة أخرى للموافقة على هذا التعديل الدستوري.

ث. تكليف المجلس كذلك بالمشاركة ودعم المنظمات الأخرى التي يقودها الشباب، بحيث يمكن ملء هذا المقعد الإضافي في أقرب وقت ممكن.